

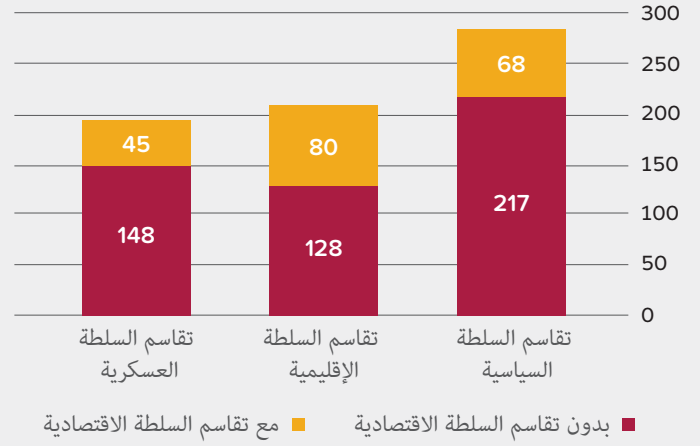
تقاسم السلطة الاقتصادية

غالبًا ما يتم الاتفاق على تقاسم السلطة الاقتصادية في اتفاقات شاملة تحاول توفير إطار شامل لحل النزاع.

غالبًا ما تكون التفاوتات الاقتصادية في قلب الصراع، ويمكن أن تكون معالجتها مهمة لإنهاء الصراع العنيف.

النسب لكل مرحلة من مراحل الاتفاقات التي تتضمن أحكاماً لتقاسم السلطة الاقتصادية

نسبة اتفاقات تقاسم السلطة التي تشمل تقاسم السلطة الاقتصادية



لتقاسم السلطة الاقتصادية الناشئة عن مفاوضات واتفاقات السلام خمسة أشكال رئيسية.

يمكن أن تشمل المقاربات السياسية لتقاسم السلطة الاقتصادية، والتي تتقاسم السلطة على الموارد والقرارات الاقتصادية، مناصب محددة للجهات الفاعلة غير الحكومية أو الجماعات العرقية في الوزارات (الرئيسية أو المؤسسات العامة أو المؤسسات الاقتصادية) (مثل البنوك المركزية).



1

تنطوي المقاربات الإقليمية لتقاسم السلطة الاقتصادية على أشكال من "الفيدرالية المالية" التي تتوافق مع تقاسم السلطة الإقليمية.



2

ترتيبات محددة لـ "تقاسم الثروة" خاصة بالموارد الطبيعية المرتبطة بالنزاع (الماس أو النفط أو المعادن).



3

هناك أشكال أخرى لتقاسم السلطة الاقتصادية مثل الإصلاحات المرتبطة بالأراضي أو دفع رواتب للمقاتلين المسرحين أو التوزيع المشترك لأموال إعادة الإعمار والتعويضات.



4

تنشأ ترتيبات تقاسم السلطة الاقتصادية لأن الأطراف توافق على تقاسم السلطة على الموارد العابرة للحدود الجديدة التي خلقتها اتفاقية السلام، مثل الغابات أو مصائد الأسماك.



5



تشمل المواضيع التي يجب مراعاتها:

- كيف ترتبط مسائل توزيع الثروة وعدم المساواة بالصراع؟
- ما إذا كانت هناك موارد طبيعية ذات قيمة عالية على المحك، والتي تنقسم الأطراف حول التعامل معها.
- ما إذا كان أي من الطرفين قد وضع تقاسم السلطة الاقتصادية على أجندة عملية السلام.
- ما إذا كانت مفاوضات تقاسم السلطة السياسية أو الإقليمية لها آثار مباشرة على إدارة الموارد الطبيعية بعد الصراع.
- ما إذا كان المجتمع المدني يدافع عن معالجة الموارد الطبيعية كجزء من أي حل للنزاع. (داوز 2016).

من الأفضل معالجة النزاعات السياسية على الموارد الطبيعية باعتبارها مشاكل فنية يمكن حلها خارج المحادثات.



يمكن أن يساعد دعم الوساطة في إعادة تأطير مناقشات تقاسم السلطة الاقتصادية بطرق تساعد على احتواء التوتر ما بين الدوافع السياسية لتصميم تقاسم السلطة الاقتصادية والحاجة إلى مؤسسات اقتصادية فاعلة وخاضعة للمساءلة.

يجب أن يقدم الداعمون الدوليون لعمليات السلام خبرة مزدوجة في الاقتصاد والصراع.



يجب أن تتمتع المنظمات المشاركة في جهود المساعدة الإنمائية وتعزيز السلام بالقدرة التنظيمية وأساليب العمل التي:

- تمكن إنشاء فرق تحليل مشتركة مكونة من مستشارين في التنمية الاقتصادية وفي الصراع.
- تضمن وصول المشاركين في الجهود الدبلوماسية والوساطة إلى الخبرة التقنية الاقتصادية في مسائل مثل اللامركزية المالية.
- تضمن أن الخبراء في الاقتصاد والإدارة المالية يفهمون الطرق التي تحتتمها الضغوط السياسية الأخرى المتعلقة بأسباب الصراع، ستدفع المفاوضات.
- تفهم أنه في بعض الأحيان يجب أن تفسح "أفضل" الترتيبات الخاصة بالإدارة الاقتصادية المجال للتدابير التي يمكن أن تتفق عليها الأطراف.

انظر المنشورات على الرابط التالي: www.politicalsettlements.org/publications-database

على وجه الخصوص بيل (2018). تقاسم السلطة الاقتصادية، حل النزاعات والتنمية في مفاوضات واتفاقيات السلام (رقم تقرير PA-X، سلسلة تقاسم السلطة). أكاديمية العدالة العالمية في جامعة إدنبرة.

www.politicalsettlements.org/wp-content/uploads/2018/07/2018_Bell_PA-X-Economic-Power-Sharing-Report.pdf

داوز (2016). اعتبارات لتحديد متى تدرج الموارد الطبيعية في اتفاقيات السلام التي تنهي النزاعات المسلحة الداخلية. في بناء السلام بعد انتهاء الصراع وإدارة الموارد الطبيعية: الحكم والموارد الطبيعية وبناء السلام بعد انتهاء الصراع لبروك ومويت ونيكولز. لندن: إيرثسكان، روتليدج [على الإنترنت].

صممها خدمة تصميم الجرافيك - خدمات المعلومات، جامعة إدنبرة: www.ed.ac.uk/is/graphic-design